

# المغرب يرفض إقدام الاتحاد الأوروبي في أزمته مع إسبانيا

## وساطة فرنسية لتبريد الأجواء والعودة للحوار بين مدريد والرباط



محمد ماموني العلوي

تجنب المغرب إقدام الاتحاد الأوروبي في أزمته مع إسبانيا حيث لوح مجدداً بقطع علاقته مع الأخيرة موضحاً أن لا علاقة لأوروبا بهذه الأزمة، وذلك في وقت تزايد فيه الحديث عن جهود أوروبية لوضع حدٍّ للأزمة المتفاقمة بين الطرفين ووساطة فرنسية للعودة إلى الحوار بين مدريد والرباط.

الرباط - لوح المغرب بالقطعة مع إسبانيا وذلك في ضوء التوتر بين البلدين بسبب استقبال مدريد لرئيس جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي للعلاج هناك وهو ما أثار سخط المغرب.

وحصل المغرب ناصر بوريطة إسبانيا مسؤولة الأزمة مشدداً على أنه على مدريد إيجاد حل لها.

وأكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة أنه "يتعين وضع الأزمة بين المغرب وإسبانيا في سياقها الثنائي ولا علاقة لها بأوروبا".

وحذر بوريطة من أن بلاده قد تصعد ضد إسبانيا قائلاً "إذا كانت إسبانيا تعتقد أنه يمكن حل الأزمة عن طريق إخراج هذا الشخص (إبراهيم غالي) بنفس الإجراءات، فذلك يعني أنها تبحث عن تسميم الأجواء وعن تفاقم الأزمة أو حتى القطعة".

ويرى المغرب أن هناك محاولة لتحريف مسار النقاش حول ملف زعيم البوليساريو والتوجه نحو قضية الهجرة في أعقاب دخول الألاف من المغاربة إلى إسبانيا، في حين أن الأزمة تتمثل في تصرفه بتعبير الرباط مسيئاً من قبل مدريد.

وأوضح بوريطة في حديثه عن الهجرة أن "الحقيقة الأولى تتمثل في كون المغرب ليس ملزماً ولا ملتزماً وليس من واجبه حماية حدود غير حدوده، فالمغرب ليس دركيا ولا بوابا لأوروبا لحماية حدود ليست حدوده، والمغرب لا يقوم بذلك تنفيذاً لأمر، ولا التزاماً".

وأضاف أن "المغرب قدم الكثير في مجال التعاون المرتبط بالهجرة، ولم يكن ذلك إجبارياً ولا بمقابل؛ قام بذلك انطلاقاً من الشراكة. شراكة بين

المغرب وإسبانيا وشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، غير أن الشراكة ليست انتقائية، فهي تعني قبل كل شيء أننا ندرك جيداً المصالح الاستراتيجية للشركاء".



رشيد لزرق

من المتوقع أن تضغط بروكسل على مدريد لتحسين التعاون

وترى أوساط مغربية أن الرباط تعاملت بهدوء حيال الأزمة التي نشبت مع إسبانيا مؤخراً إثر دخول زعيم البوليساريو للعلاج بسبب إصابته بفايروس كورونا.

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية، أن "سلوك الخارجية المغربية كان متسماً بالثبات والهدوء حيال خرق الحكومة الإسبانية كل الأعراف القانونية والدبلوماسية ومبادئ حسن الجوار".

وأكد لزرق في تصريح لـ"العرب" أن "المغرب وضع نصب عينيه التعامل بصراحة وصدق وثقة في إمكاناته مع طريقة استهداف كرامته ووحده الترابية من طرف الإسبان".

وشدد على أن "المغرب لا يملك فقط ملف الهجرة بل العديد من الملفات منها الأمني والاستخباراتي والتي يمكن أن تكون تداعياتها كبيرة على الاتحاد الأوروبي ككل وليس فقط إسبانيا في حالة توقف التعاون الثنائي، لهذا من المنتظر أن يتجه الاتحاد الأوروبي إلى الضغط على إسبانيا في اتجاه تحسين التعاون".

ويشترط المغرب محاكمة إبراهيم غالي الذي يواجه تهمة بارتكاب جرائم حرب في مخيمات تندوف بالجزائر لعدم قطع العلاقات مع إسبانيا.

وتواتر خلال الساعات الماضية الحديث عن تدخلات أوروبية ووساطة فرنسية من أجل حلحلة الأزمة الراهنة بين إسبانيا والمغرب.

وانتقد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، تعاطي الاتحاد الأوروبي مع أزمة الهجرة، معتبراً أن "هناك علاقة معقدة بما يكفي، في الوقت الحالي، بين إسبانيا والمغرب وأمل أن يتم تجاوز ذلك قدر الإمكان".

ودون أن ينجم الإفصاح عن بيان رسمي من الرباط، أكد لودريان أنه "تباحث السبب الماضي مع نظيره المغربي ناصر بوريطة "سبعياً إلى المساهمة في استئناف هذا الحوار".

# اجتماع حاسم لأعضاء ملتقى الحوار الليبي لاعتماد القاعدة الدستورية

● طرابلس - مع بدء العد التنازلي لعملية التحضير للانتخابات العامة في ليبيا المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر المقبل، تتسارع وتيرة التحركات بغية إنهاء الخلافات حول العديد من النقاط التي لا تزال تثير مخاوف من تعثر إجراء الاستحقاق المذكور.

وفي سياق هذه التحركات من المتوقع أن يجسم أعضاء ملتقى الحوار الليبي خلال اجتماعهم المقرر الأربعاء والخميس 47 مادة، منها 6 مواد عليها تحفظات، قد تركت مسالة حسمها لأعضاء ملتقى الحوار في اجتماعهم المقبل.

وكانت اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار التي اجتمعت في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 فبراير الماضي، وخرجت بمسودة لقاعدة دستورية تتضمن 47 مادة، منها 6 مواد عليها تحفظات، قد تركت مسالة حسمها لأعضاء ملتقى الحوار في اجتماعهم المقبل.

وكانت اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار التي اجتمعت في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 فبراير الماضي، وخرجت بمسودة لقاعدة دستورية تتضمن 47 مادة، منها 6 مواد عليها تحفظات، قد تركت مسالة حسمها لأعضاء ملتقى الحوار في اجتماعهم المقبل.



ريتشارد نورلاند

هناك أطراف ليبية لا تخدعها الانتخابات لتجلبها لتعطيلها

وفي حال لم تؤد الجولتان الأوليان إلى فوز أي من المرشحين يُفتح باب الترشح من جديد، وتعد الانتخابات حسب نفس الإجراءات في أجل أقصاه أسبوعين، ويعتبر فائزاً بها المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية.

ومن بين النقاط الأخرى التي هي محل خلاف بين الفرقاء الليبيين حالياً هي شروط الترشح للانتخابات الرئاسية على غرار ضرورة عدم حمل المترشح لجنسية ثانية. كما أثارت صيغة اليمين الدستورية الحالية حفيظة البعض لإسماها في ظل حضور ممثلين عن نظام العقيد الراحل معمر القذافي حيث تتضمن هذه الصيغة عبارة "وأن أسعى لتحقيق مبادئ وأهداف ثورة السابع عشر من فبراير".

وهذه المرة الأولى التي يشارك فيها هؤلاء في حوار ليبي - ليبي منذ الإطاحة بالقذافي في 2011.

ويرى المتحفظون على المادتين 28 و41 من مسودة القاعدة الدستورية اعتراضهم على عبارة "وأن أسعى لتحقيق مبادئ وأهداف ثورة السابع عشر من فبراير"، باعتبارها فضفاضة ولا توجد وثيقة رسمية تحدد تلك المبادئ والأهداف.

بالرغم من الغفول الحضري بإمكانية تواصل ملتقى الحوار إلى اعتماد القاعدة الدستورية، إلا أن سيناريو اعتراض مجلس النواب ومجلس الدولة يبقى قائماً، خاصة أن التحذيرات من عرقلة الاستحقاق الانتخابي تصاعدت. ومسألة الحد قال المبعوث الأميركي وهو أيضا سفير واشنطن لدى طرابلس ريتشارد نورلاند إن "هناك أطرافاً ليبية تلجأ لتعطيل الانتخابات لأنها لا تحبها".

ويأتي ذلك في وقت باتت فيه مسألة تنظيم الاستفتاء على مسودة الدستور قبيل انتخابات ديسمبر مسألة تجاوزها الزمن بسبب ضيق الوقت، وهو ما جعل الخلافات تتركز أساساً على طريقة انتخاب رئيس البلاد والشروط الواجب توفرها في المترشحين لهذا المنصب.

وانقسم الفرقاء بين شقين؛ الأول يرى ضرورة انتخاب الرئيس عبر الاقتراع السري الحر والمباشر وبالغالبية المطلقة لأصوات المقترعين.

وفي حالة عدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى تنظم جولة ثانية خلال أسبوعين من تاريخ إعلان النتائج النهائية للجولة الأولى، يشارك فيها المرشحان الحائزان على أكبر عدد من الأصوات.

أما الثاني فيؤيد مقترحاً أكثر تعقيداً، حيث لا يتم انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب، بل عن طريق نواب البرلمان، ما يعني أنه لن تُجرى انتخابات رئاسية وسيتم الاكتفاء بالانتخابات البرلمانية فقط.

ويشترط في كل مرشح أن يحصل على ترشيحتين من كل دائرة انتخابية، حيث قسمت مفوضية الانتخابات ليبيا إلى 13 دائرة انتخابية.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

# سجل بين نقابات المرابين والصحة يثير مخاوف من صراع قطاعات في تونس

● تونس - أعاد سجل بين نقابات التعليم والصحة في تونس المخاوف من صراع قطاعات حقيقي رغم تدخل الأمين العام لاتحاد الشغل، المركزية النقابية في البلاد، للتخفيف من حدة الأزمة بين الطرفين.

وأعلنت الجامعة العامة للصحة ونقابة أطباء الصحة العمومية وأطباء الأسنان رفضهما تطبيق منشور صادر

عن وزير الصحة والترية ينص على تقديم التلقيح للكوادر التربوية بداية من الاثنين 24 مايو 2021.

وأعربت جامعة الصحة ونقابة الأطباء في بيان مشترك صادر عنهما عن رفضهما العمل خارج المنظومة الوطنية المعتمدة لتلقيح كافة التونسيين على حد سواء معتبرين أن "هناك ارتباكاً وارتجالاً في فتح مراكز التلقيح وعدم

جديدة في التعامل مع حاملي الأمراض المزمنة وفي احترام تمتعهم بالأولوية"، موضحةً أنها "يجب أن تخضع هي الأخرى لتقييم منظومة التلقيح".

وشددت على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

جديدة في التعامل مع حاملي الأمراض المزمنة وفي احترام تمتعهم بالأولوية"، موضحةً أنها "يجب أن تخضع هي الأخرى لتقييم منظومة التلقيح".

وشددت على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

جديدة في التعامل مع حاملي الأمراض المزمنة وفي احترام تمتعهم بالأولوية"، موضحةً أنها "يجب أن تخضع هي الأخرى لتقييم منظومة التلقيح".

وشددت على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

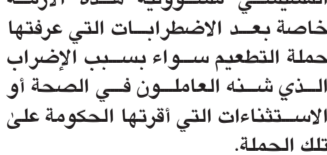
ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

جديدة في التعامل مع حاملي الأمراض المزمنة وفي احترام تمتعهم بالأولوية"، موضحةً أنها "يجب أن تخضع هي الأخرى لتقييم منظومة التلقيح".

وشددت على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.

كما دعنا الحكومة والوزارة إلى التعجيل باستكمال تلقيح العاملين في قطاع الصحة وتحمل مسؤولياتها والإحاطة بهم وتحسين ظروف عملهم.

ويشدد على أن مجرد الاستظهار بالتسجيل المسبق لا يمنح الحق في الانتفاع بالتلقيح ما لم ترد إرسالية "الدعوة أو الموعد" المعمول بها لكافة التونسيين.



هشام الحاجي

المسؤولية لأنها ضربت منظومة التلقيح



محمد صالح العبيدي

الخلافات بين القطاعات تزداد بخطر حقيقي

لكن هذا البيان لا يبديد مخاوف المراقبين من نشوب خلافات في كل مرة بين قطاعين مختلفين في تونس.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "مثل هذه الخلافات وإن بدت للبعض عادية فإنها تزداد بخطر حقيقي خاصة أنها تتصاعد. قبل أشهر رأينا خلافات مماثلة لكن بين المحامين والأمنيين واليوم بين الأطباء والمدرسين".

وأضاف لـ"العرب" أنه "الأسف لا يوجد امتثال لقرارات الحكومة، هذه

لكن هذا البيان لا يبديد مخاوف المراقبين من نشوب خلافات في كل مرة بين قطاعين مختلفين في تونس.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "مثل هذه الخلافات وإن بدت للبعض عادية فإنها تزداد بخطر حقيقي خاصة أنها تتصاعد. قبل أشهر رأينا خلافات مماثلة لكن بين المحامين والأمنيين واليوم بين الأطباء والمدرسين".

وأضاف لـ"العرب" أنه "الأسف لا يوجد امتثال لقرارات الحكومة، هذه



اللقاحات تفسر صراعا جديدا بين القطاعات